

أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1992-2018)-

The impact of ordinary tax revenues on the public budget in Algeria -Standard analytical study for the period (1992-2018)-

L'impact des recettes de la fiscalité ordinaires sur le budget public en Algérie -Étude analytique standard pour la période (1992-2018)-

محمد أمين قمبرور¹ ، مصباح حراق²

تاريخ النشر: 2021/03/15

تاريخ القبول: 2020/05/03

تاريخ الإرسال: 2019/10/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، من خلال مكانة الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة وكذا قدرتها على تمويل النفقات العامة، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL، بالاستعانة ببرنامج (Eviews.10). خلصت الدراسة في نتائجها إلى وجود تكامل مشترك بين إيرادات الجباية العادية (Impd، Ddn، Tva، Tmb) والميزانية العامة، وجود أثر إيجابي لإيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر، هذا يدل على أنه كلما ارتفعت إيرادات (Impd، Ddn، Tva، Tmb) سيؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة. الكلمات المفتاحية: إيرادات الجباية العادية؛ الميزانية العامة؛ النفقات العامة؛ منهج التكامل المشترك.

Abstract :

The aims of this study is to measure the impact of ordinary collection revenues on the public budget in Algeria during the period (1992-2018), through the regular collection position in the public budget revenues as well as its ability to finance public expenditures, using the cointegration approach in the framework of ARDL models with the help of (Eviews.10).

The study concluded that there is a cointegration between the ordinary collection revenues (Impd, Ddn, Tva, Tmb) and the public budget, There is a positive impact of ordinary collection revenues on the public budget in Algeria. This indicates that the higher the revenues (Impd, Ddn, Tva, Tmb) the more the public budget will increase.

Keywords: ordinary collection revenues; public budget; public expenditures ; cointegration.

Résumé :

L'objectif de cette étude est de mesurer l'impact des recettes de la fiscalité ordinaires sur le budget public en Algérie au cours de la période (1992-2018), à travers la position de la fiscalité ordinaire dans les recettes du budget public ainsi que sa capacité à financer les dépenses

*المؤلف المراسل

¹ Mohamed amine guembour, Abdelhafid Boussouf University Center of Mila, Lezinru: Algeria, m.guembour@centre-univ-mila.dz

² Masbah harrag, Abdelhafid Boussouf University Center of Mila, Lsedssd: Algeria, m.harrag@centre-univ-mila.dz

publiques, en utilisant l'approche de cointégration dans le cadre de modèles ARDL, à l'aide du programme (Eviews.10).

L'étude a conclu qu'il existait une cointégration entre les recettes de fiscalité ordinaire (Impd, Ddn, Tva, Tmb) et du budget publique, Il y a un impact positif sur le budget publique en Algérie, Cela indique que les revenus sont élevés (Impd, Ddn, Tva, Tmb), plus le budget publique augmentera.

Mots clés: recettes de la fiscalité ordinaires; budget publique; dépenses publiques; cointégration.

مقدمة

يؤدي التوسع والتغير لمفهوم دور الدولة في المجتمع إلى تغير مفهوم الميزانية العامة للدولة، فهي تمثل اليوم الوثيقة الأساسية لدراسة المالية العامة في أية دولة من الدول، إذ أنها تشمل مختلف بنود الإنفاق العام وكيفية توزيع الموارد للدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لأفرادها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمويل بها هذا الإنفاق، حيث يتم مقابلة تقديرات حجم الإنفاق العام بحجم تقديرات الإيرادات العامة لسنة مالية قادمة، ويتم ذلك عن طريق وضع ميزانية الدولة التي تعبر عن خيارات السلطة العامة السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بإشباع الحاجات العامة.

تعد الجباية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة إذ تلعب دورا أساسيا ومهما في البرامج التي تضعها الدول بهدف تحقيق الإصلاح الاقتصادي، ومعالجة الإختلالات، ويمتد دورها للتأثير في تخصيص الموارد وضبط الاستهلاك، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتشجيع الادخار، وتوجيه الاستثمار، كما تؤثر على العائدات العامة للدولة .

تحتاج الجزائر كغيرها من دول العالم في وضع ميزانيتها إلى الجباية التي تعتبر مصدر أساسي لمواردها وأهمها الجباية البترولية التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط، والجباية العادية المتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى الميزانية والتي تمتاز بالاستقرار في الحصيلة مما يضمن للدولة من تغطية النفقات والأعباء ذات المنفعة العامة.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الجباية العادية المتمثلة في مختلف الضرائب والرسوم المستحدثة خاصة بعد الإصلاح الضريبي أهم مصادر تمويل الميزانية العامة في الجزائر، وذلك لما لها من تأثيرات مباشرة وفعالة وسريعة في دعم الإيرادات العامة من جهة، وفي تمويل النفقات العامة من جهة أخرى، فحصيلتها الضريبية في تطور مستمر ما يجعلها أهم مصدر من مصادر الميزانية العامة كون الضرائب والرسوم تمتاز بالمرونة وهو ما يعود عليها بوفرة الحصيلة. ومما سبق تبلور معالم الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في السؤال الجوهرى التالي:

- إلى أي مدى يمكن أن تؤثر إيرادات الجباية العادية على أداء الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-

2018) ؟

- وللإجابة على الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي تتمثل فيما يلي:
- هل هناك علاقة بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)؟
- ما طبيعة العلاقة بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)؟
- في إطار معالجتنا للإشكالية الرئيسية إرتأينا طرح الفرضية الرئيسية التالية:
- هناك تأثير إيجابي لإيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018).
- لتدعيم الفرضية الرئيسية والاجابة على الأسئلة الفرعية نفترض الفرضيات الفرعية التالية:
- توجد علاقة بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)؛
- هناك علاقة طردية بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018).

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة إلى مجموعة من الأهداف:
- تحديد مفهوم الميزانية العامة وأهم مكوناتها حسب التشريع الجزائري؛
- تحديد مدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في الميزانية العامة في الجزائر؛
- توضيح أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1992-2018؛
- إبراز دور الأساليب الكمية في قياس أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة المدروسة.

منهج الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها، اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي لوصف الدراسة، والمنهج الاستقرائي عن طريق استخدام الأسلوب القياسي لمعرفة أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة، حيث تعتمد الدراسة القياسية على برنامج (Eviews.10) لاستخراج النتائج والقيام بالاختبارات اللازمة. وعلى قاعدة بيانات للمتغيرات المستقلة (الضرائب المباشرة، الرسم على القيمة المضافة، ضرائب الطابع والتسجيل، الحقوق الجمركية)، والمتغير التابع (الميزانية العامة) خلال الفترة (1992-2018) والتي تعتبر مصدر الاحصائيات المعتمدة في الدراسة القياسية .

هيكل الدراسة:

- للإجابة على الإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف، تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:
- المحور الأول: لمحة عامة عن الميزانية العامة ومكوناتها؛
- المحور الثاني: مكانة إيرادات الجباية العادية ومدى مساهمتها في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)؛
- المحور الثالث: التحليل القياسي لأثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018).

الدراسات السابقة:

تناول الأدب الاقتصادي العديد من الدراسات التي تناولت مواضيع لها علاقة بموضوع دراستنا نذكر منها:

• دراسة (بكريتي، 2015)، بعنوان "الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية" كانت هذه الدراسة خلال الفترة (1992-2014) وتم استخدام نموذج الانحدار الخطي، حيث توصلت الدراسة: -الجباية العادية تؤثر بشكل كبير على الإيرادات العامة -تساهم الجباية العادية بنسبة أكثر من 30% في الإيرادات العامة.

• دراسة (جاب الله، 2016) بعنوان "العلاقة بين الموازنة العامة وإيرادات الصناديق السيادية-دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL واختبار الحدود-حالة الجزائر للفترة (2000-2013)"، وخلصت الدراسة إلى: -وجود تكامل متزامن على المدى الطويل بين المتغيرين وذلك لأن قيمة F غير معيارية أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة-الفترة المثلى للإبطاء هي الثانية أي التأخير للسنة الثانية حسب كل المعايير المعروفة تقريبا-إشارة معالم التكيف سالبة ومعنوية والتي تعني بسرعة التعديل أو سرعة العودة إلى الوضع التوازني خلال سنتين.

• دراسة (خليفة، 2017)، بعنوان "تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية في الجزائر خلال الفترة 1993-2015"، باستخدام ADF، وتوصلت الدراسة إلى: -وجود ارتباط قوي جدا بين حجم الإيرادات الجبائية وحجم النفقات العمومية من خلال المساهمة الفعالة لكل من الجباية العادية المتمثلة فقط في (IRG و TVA) والجباية البترولية في تغطية النفقات العامة، حيث ظهرت معالمها كلها موجبة مما يترجم بقدرة هذه الموارد الجبائية في تغطية النفقات العامة.

• دراسة (قجاني، 2017) بعنوان "أثر الإيرادات الجبائية على الانفاق العام في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)"، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ، وخلصت الدراسة إلى: -أكد اختبار جوهانسون على وجود علاقة واحدة على الأقل للتكامل المشترك بين النفقات العامة والإيرادات العامة-يتأثر رصيد الميزانية العامة في الجزائر لتقلبات الجباية البترولية، نظرا لارتباط الشديد لإيرادات الميزانية العامة بالجباية البترولية والتي تعد المساهم الأول-أثبت اختبار السببية لـ غرانجر اتجاه السببية بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث أكد على وجود اتجاه واحد للسببية من إيرادات الجباية البترولية إلى النفقات العامة وهو ما يؤكد أهمية الجباية البترولية في الميزانية العامة للدولة-جاءت نتائج نموذج تصحيح الخطأ لتثبت فرضية فريدمان حول أولوية إيرادات العامة على النفقات العامة، حيث تصحح النفقات العامة مسارها التوازني بنسبة 65% أي بعد حوالي سنة ونصف بعد أي صدمة ناجمة عن تغير في قيم متغيرات الإيرادات العامة للدولة.

• دراسة (قرينعي، 2018) بعنوان "أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)"، استخدم الباحث منهجية التكامل المتزامن وسكون البواقي، وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية: -عدم وجود

علاقة توازنية بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية على المدى الطويل-الجبابة البترولية تؤثر في توازن الميزانية العامة من خلال اختبار السببية بين الجباية البترولية ورصيد الميزانية.

• تتميز دراستنا عن الدراسات السابقة في كونها دراسة حديثة تنفرد في قياس أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018) وهي الدراسة التي تغطي السنتين الأخيرتين 2017 و2018، مما يعكس أهمية إيرادات الجباية العادية في تمويل ميزانية العامة في ظل شح الإيرادات العامة نتيجة تأثر الجباية البترولية بالأزمة النفطية لسنة 2014 وعدم فعالية آلية التمويل غير التقليدي المعتمدة، إضافة إلى أن دراستنا استخدمت منهج التكامل المشترك في إطار نماذج ARDL وهو ما سيسمح بالحصول على نتائج دقيقة.

1- لمحة عامة عن الميزانية العامة ومكوناتها

1-1 تعريف الميزانية العامة:

تعدد تعريفات الميزانية تبعا لتعدد واختلاف الزاوية التي ينظر الباحث من خلالها، ويتجلى ذلك من خلال التعاريف التالية:

- الميزانية العامة وثيقة أساسية لدراسة المالية العامة لأي دولة من الدول، إذ أنها تشمل بنود الانفاق العام وكيفية توزيع موارد الدولة على مختلف الخدمات التي تقدمها لمواطنيها، بالإضافة إلى أنها تبين لنا كيفية حصول الدولة على مختلف الإيرادات العامة التي تمول بها هذا الانفاق. (خزناجي، 2018، صفحة 91)
- عرفها المشرع الجزائري في المادة 03 من القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية على أن: «الميزانية هي الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأسمال وترخص بها».

1-2 مكونات الميزانية العامة حسب التشريع الجزائري:

إن مصطلح الميزانية أو الموازنة يفترض وجود على الأقل طرفين متعادلين في القيمة، وهما الإيرادات والنفقات، فلتغطية نفقاتها تحتاج الدولة لموارد على الأقل معادلة لهذه النفقات، وفيما يلي مكونات الميزانية العامة في الجزائر:

1-2-1 1- النفقات العامة:

لكي تحقق الدولة أهداف المجتمع وإشباع حاجاته العامة تلجأ الدولة للإنفاق العام والذي يعتبر الأداة المالية الرئيسية للدولة، فالإنفاق العام يعكس فعالية الحكومة ومدى تأثيرها على النشاط الاقتصادي، فأول عمل تقوم به الدولة هو تحديد نفقاتها العامة.

تقسم النفقات العامة في الجزائر إلى قسمين رئيسيين هما: نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا حسب المادة 20 من القانون 17/84 والتي تنص على "توضع الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الإستثمار".

2-1-2 الإيرادات العامة:

تتميز الميزانية العامة في الجزائر بمصادر عدة لتمويلها فهي تعرف بثنائية التمويل بين إيرادات الجباية البترولية، وإيرادات عادية منها الجباية العادية، وهذا راجع إلى طبيعة الاقتصاد في البلد فهو اقتصاد ريعي، حيث تحتل الجباية البترولية المكانة الأكبر خاصة قبل الأزمة النفطية لـ 2014، وهذه الإيرادات هي كالتالي :

2-1-2-1 الجباية البترولية:

تعتمد الجزائر كغيرها من الدول النفطية (الدول النامية) على ريع قطاع المحروقات والنفط، ويشكل هذا الأخير القسط الأكبر سواء في الناتج الداخلي الخام أو في هيكل الصادرات أو في حجم الموارد، ويشرف على استغلال هذه الثروة في الجزائر شركة سونطراك منذ 1963/12/31 بموجب المرسوم 491/63 بهدف التكفل بنقل وتسويق المحروقات (مدية، 2015/2014، صفحة 60)

2-1-2-2 الجباية العادية:

مثل الجباية العادية مجموعة الأحكام التي يقوم عليها النظام الضريبي وكذا القواعد التي تنظم العلاقة بين الخاضعين للضريبة والإدارة الجبائية وهي تمثل أيضا مجموع الاقطاعات الإجبارية المفروضة من طرف الدولة والتي تضم الضرائب، الرسوم، الإتاوات والمساهمات الإجتماعية. وفيما يلي أهم مكونات الجباية العادية المعتمدة في دراستنا القياسية :

أ- الضرائب المباشرة:

هي التي يتحملها المكلف مباشرة ولا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر، تتضمن الضرائب المباشرة الضرائب التي تستهدف الدخل والمتمثلة أساسا في الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات (جوادي، 2016، صفحة 248) إضافة إلى ضرائب أخرى، والتي تم استحداثهم من خلال الإصلاح الضريبي لـ 1992.

ب- الرسم على رقم الأعمال:

يعتبر الرسم على القيمة المضافة TVA من أهم الإصلاحات التي عرفها النظام الضريبي في مجال الرسوم على رقم الأعمال، لتحل محل كل من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، والرسم الوحيد الإجمالي على الخدمات (بوزيد، 2016/2015، صفحة 99) (TUGPS) بموجب قانون المالية لسنة 1991.

ج- ضرائب الطابع والتسجيل:

تعتبر حقوق التسجيل عن الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة، وخصوصا العقود الرسمية القضائية المتضمنة للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية، وحق الانتفاع بالمنقولات، أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار (شاوي، 2016، صفحة 59)، أما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية أو الدمغة.

د- الحقوق الجمركية:

تعتبر الضريبة الجمركية إحدى صور الضرائب غير المباشرة وضرائب الإنفاق، حيث أنها تفرض على السلع والخدمات عند عبورها الحدود الجمركية دخولا وخروجاً (لعلوي، 2014/2015، صفحة 115) وهي بذلك تعتبر أهم وسائل الرقابة التي استعملتها الدولة على التجارة الخارجية.

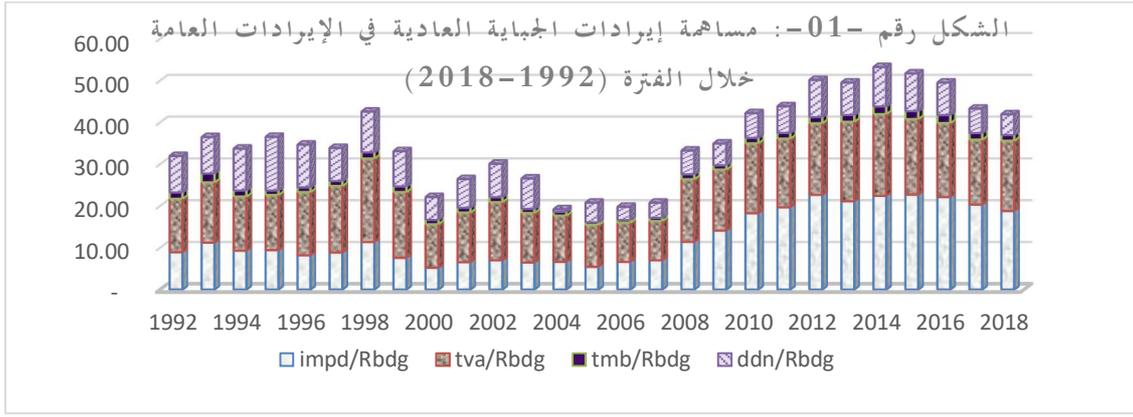
2- مكانة إيرادات الجباية العادية ومدى مساهمتها في تمويل الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)

نتطرق في هذا المحور لمدى مساهمة إيرادات الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة من جهة، ومن جهة أخرى مدى قدرة هاته الإيرادات على تغطية النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)

2-1 مساهمة إيرادات الجباية العادية في إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)

تشكل الحصيلة المالية الفعلية للجباية العادية إحدى المؤشرات الأساسية للتأكد من فعالية أو عدم فعالية النظام الضريبي من خلال متابعة تطور إيرادات الضرائب والرسوم المحصلة لميزانية الدولة، ولذلك سوف نركز على أهمية الضرائب والرسوم العائدة إلى ميزانية الدولة ومنها الضرائب المباشرة والتي تضم الضريبة على الدخل الإجمالي وكذا الضريبة على أرباح الشركات، هذا إضافة إلى الرسم على القيمة المضافة والحقوق الجمركية وضرائب الطابع والتسجيل، كما يبينه الشكل أدناه، إذ نلاحظ أن حصيلة الجباية العادية في تزايد مستمر خلال الفترة (1992-2018) حيث ساهمت الجباية العادية في الإيرادات العامة بما نسبته في سنة 1992 وهي أول سنة لتحصيل إيرادات الضرائب TVA، IBS، IRG، في حين قدرت نسبتها سنة 2018 بـ 41.95%، إلا أن متوسط مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2018) بلغت نسبة 36,46% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع ما كان مخطط لها من خلال الإصلاح الضريبي لـ 1991.

كما يمكن تحليل مساهمة كل ضريبة على حدة في الإيرادات الميزانية من خلال الشكل البياني التالي:



المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على الملحق رقم -01-

يلاحظ من خلال الشكل رقم -01- أعلاه، تذبذب في نسب مساهمة كل من الضرائب المباشرة والرسم على القيمة

المضافة وكذا الحقوق الجمركية إضافة إلى ضرائب الطابع والتسجيل في الإيرادات العامة خلال الفترة المدروسة، حيث:

- بلغ متوسط نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة 12.57% خلال الفترة (2018-1992)، ولقد بلغت مساهمتها نسبتها الذروة سنة 2000 بمساهمة 5.20%، في حين بلغت نسبتها العظمى 22.63% سنة 2012 رغم ضعف حصيلتها مقارنة بسنتي 2017 و 2018، وهذا راجع إلى التعديلات التي عرفها نظام الأجور (الزيادة في الأجور) الناتج عنها زيادات في ضريبة الدخل الإجمالي، وبذلك تعتبر الضريبة على الدخل الإجمالي أهم الضرائب من حيث التحصيل الضريبي وبالتالي رفع من مكانة الجباية العادية، إلا أن إيرادات الضرائب المباشرة تبقى ضعيفة وهي بذلك تتأثر أساساً بالحصيلة المحدودة بالنسبة للضريبة على أرباح الشركات وكذا الضريبة على الدخل الإجمالي لغير الموظفين.

- يلاحظ من خلال الشكل رقم -01- أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة هي الحصة الأكبر في حصيلة الجباية العادية من باقي مختلف الضرائب والرسوم وتفوق الإيرادات الضريبية مجتمعة في بعض الأحيان وهي تصل إلى 14.63% كمتوسط خلال 2018-1992 وهذا راجع إلى حالة الإنعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو وزيادة الإنفاق العام.

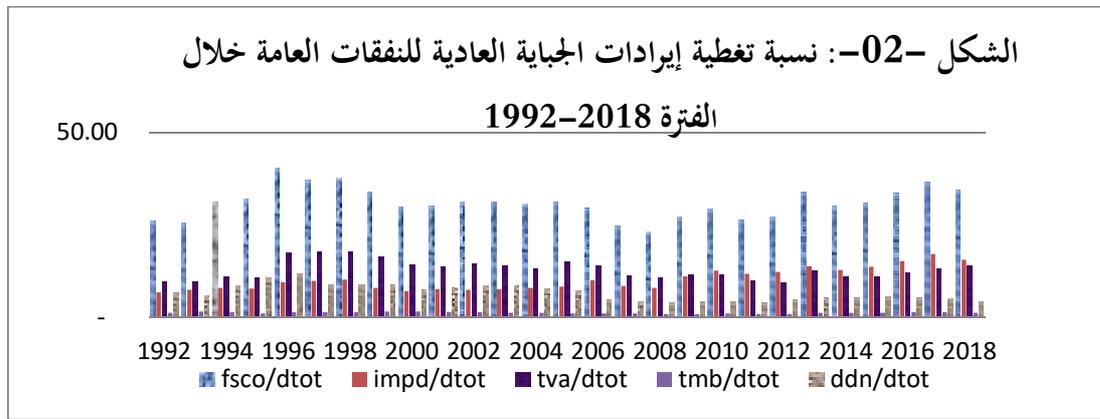
- أما مساهمة الحقوق الجمركية في الإيرادات العامة فكانت معتبرة خلال الفترة (2018-1992) حيث بلغ متوسط مساهمتها ما نسبته 7.16% رغم ارتفاع حصيلتها الضريبية خلال السنوات الأولى بعد الإصلاح الضريبي حيث قدرت حصيلتها سنة 1992 بـ 27.25 مليار دج، كما قدرت مساهمتها سنة 2018 بـ 4.97% وهو ما يعبر عنه بـ 313.49 مليار دج وهذا التطور راجع لحجم الواردات المتزايد وكل ما يتعلق بالتجارة الخارجية.

- بالنسبة لضرائب الطابع والتسجيل رغم التطور المحقق في حصيلتها إلا أنها لم تبلغ الهدف المطلوب حيث لا تزال مساهمتها في الإيرادات العامة ضعيفة فهي لم تتجاوز ما نسبته 1.29% خلال الفترة (2018-1992) رغم حصيلتها التي بلغت 85.55 مليار دج، وهذا راجع إلى اتساع حجم الاقتصاد الموازي نتيجة ضعف المعاملات التي تتم بشكل رسمي مقارنة مع

العمليات التي تتم بشكل غير رسمي في مجال المعاملات (معاملات البيع والشراء والتنازل) التي تخضع لضرائب التسجيل، وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة وهو ما انعكس على أداء إيراداتها خلال الفترة.

2-2 تغطية إيرادات الجباية العادية للنفقات العامة خلال الفترة (1992-2018)

إن النفقات العامة في الجزائر في تزايد مستمر، وبما أن الجباية العادية مورد أساسي من موارد الدولة التي تعمل على تحصيلها لتغطية هاته النفقات، فسوف نقوم بإبراز مساهمة الجباية العادية في تغطية النفقات العامة وهذا من خلال تحليل نسبة تغطية لكل من الضرائب المباشرة، الرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية، الضرائب على الطابع والتسجيل للنفقات العامة خلال الفترة (1992-2018) والشكل التالي يوضح ذلك:



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الملحق رقم -01-

يتضح من خلال الشكل رقم -02- أعلاه أن نسبة مساهمة إيرادات الجباية العادية في تغطية النفقات العامة متذبذبة حيث قدر متوسط مساهمتها 30,81% خلال الفترة (1992-2018)، فقد ساهمت بما نسبته 25,91% سنة 1992 وهي تعد بذلك نسبة ضعيفة مقارنة لحجم النفقات العامة وهذا راجع لضعف إيرادات الطابع والتسجيل وكذا الحقوق الجمركية، إلا أنها سجلت أكبر مساهمة لها سنة 1996 أين قدرت بـ 40% نتيجة ارتفاع إيرادات الرسم على القيمة المضافة، في حين قدرت مساهمتها في تغطية النفقات العامة سنة 2017 و 2018 بـ 36,57% و 34,28% على التوالي، وهذا التطور راجع إلى الزيادة المعتبرة التي حققتها كل من الرسم على القيمة المضافة وكذا الضرائب المباشرة من خلال الضريبة على الدخل الإجمالي، ويمكن التفصيل في ذلك من خلال الإشارة إلى مساهمة كل ضريبة في تغطية النفقات العامة كالتالي:

- يلاحظ أن نسبة تغطية الضرائب المباشرة للنفقات العامة متزايدة خلال الفترة (1992-2018)، حيث تراوحت مساهمتها في تغطية النفقات العامة ما بين 6,62% و 10,06% خلال الفترة 1992-2009، وبين 10,88% و 16,97% خلال الفترة 2010-2018، وهذا التطور يعود لارتفاع الملموس خلال الفترة (1992-2009) نتيجة نمو عدد المكلفين بالضرائب بفعل برنامج دعم النمو (2001-2004) والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) التي ساهمت في خلق أوعية

ضريبة جديدة، بالإضافة إلى تحسن مردودية الإدارة الضريبية بفعل الإصلاحات التي مست هذه الأخيرة بدءاً من سنة 2002، بالإضافة إلى زيادة حصيلة الضرائب على الدخل الإجمالي (فئة المرتبات والأجور) والتي كان مردها بالأساس إلى ارتفاع أجور تعداد موظفي الدولة. أما فيما يتعلق بالفترة (2010-2018) فالارتفاع في حصيلة الضرائب المباشرة يعود إلى ارتفاع الحصيلة السنوية للضريبة على الدخل الإجمالي فئة الأجور والمرتبات (وذلك بسبب الزيادات المعتبرة في الأجور خلال السنوات الأولى للفترة)، وكذا ارتفاع عدد المكلفين بها واستحالة التهرب منها على اعتبار أنها تحصل عن طريق تقنية الاقتطاع من المصدر، إضافة إلى هذا سجلت زيادة في حصيلة الضريبة على أرباح الشركات، خاصة بعد إنشاء مديرية كبريات المؤسسات سنة 2006 وهذا من أجل تحصيل أحسن للضرائب، مما أدى إلى زيادة عدد المكلفين بها بفعل البرامج الاستثمارات العمومية وما رافقها من إنشاء مؤسسات جديدة لترتفع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات، بالإضافة إلى تطبيق رسم جديد يدعى الرسم الجزائي والذي يخلف مختلف الضرائب التي كان يدفعها صغار التجار والحرفيين وهذا لتوسيع القاعدة الضريبية.

رغم الإصلاحات الضريبية في مجال الضرائب المباشرة إلا أن حصيلتها الضريبية غير كافية لتغطية النفقات العامة في الجزائر حيث قدر متوسط مساهمتها خلال فترة الدراسة بـ 10.07%.

- نلاحظ من خلال الشكل رقم 02- أعلاه أن الرسم على القيمة المضافة تلعب دور مهم في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (1992-2018)، حيث بلغ متوسط نسبة تغطيتها خلال الفترة بـ 12.71%، وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى من حيث نسبة التغطية، وهذا يعود لخصيلتها المرتفعة نتيجة قيمة الواردات المرتفعة، حيث تمثل tva الركيزة الأساسية للضرائب على السلع والخدمات كونها تمتاز بخصائص (شاوي، 2016، صفحة 64) الاقتطاع من المنبع مثل اقتطاعها على الواردات وهو ما يمنحها ميزة عدم التهرب من دفعها _ الرسم على القيمة المضافة تعكس حالة الانتعاش الاقتصادي التي تجلت مع برامج دعم النمو والزيادة في الانفاق العام_ كما تتمتع بتعميم مجال تطبيقها وإمكانية تطبيق معدلين 19% كمعدل عادي و 9% كمعدل مخفض وهو ما أضفى عليها خاصية المرونة.

- يتضح من خلال الشكل رقم 02- أعلاه أن مساهمة إيرادات الطابع والتسجيل في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (1992-2018) تعد ضعيفة مقارنة بالضرائب الأخرى، حيث تراوحت نسبة مساهمتها ما بين 0.84% و 1.40% في الفترة 1992-2004 و 0.79% و 1.30% في الفترة 2005-2018، ورغم الارتفاع المستمر في حصيلتها إلا أنها لم تساهم في تغطية النفقات العامة بالقدر المطلوب، وذلك راجع إلى ضعف المعاملات التي تتم بشكل رسمي مقارنة مع العمليات التي تتم بشكل غير رسمي في مجال المعاملات التي تخضع لضرائب التسجيل، وذلك بهدف التهرب من دفع الضريبة وهو ما

انعكس على أداء إيراداتها خلال الفترة حيث قدر متوسط مساهمتها في تغطية عجز الميزانية العامة خلال فترة الدراسة بـ 1.09%.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02- أعلاه أن مساهمات إيرادات الحقوق الجمركية في تغطية النفقات العامة متذبذبة خلال الفترة (1992-2018)، حيث ساهمت بما نسبته 6.5% سنة 1992 في حين قدرت بـ 4.06% سنة 2018، فقد برزت مساهمة إيرادات الحقوق الجمركية في تغطية النفقات العامة خلال الفترة (1992-2005) حيث بلغ متوسط مساهمتها بـ 8.3% رغم حجم النفقات المنخفض الذي لم يتجاوز 930 مليار دينار جزائري، وذلك راجع لانخفاض إيرادات الحقوق الجمركية بسبب عملية التفكيك الجمركي في إطار الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي ومفاوضات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، مثل إلغاء الإتاوة الجمركية سنة 2004، إضافة إلى الإجراءات التي سبقت هذه العملية من تقليص لعدد المعدلات الجمركية سنة 2001، ثم تخفيضها سنة 2002. أما خلال المرحلة الثانية (2006-2018) فقد بلغ متوسط تغطيتها نسبة 4.6% من النفقات العامة رغم الارتفاع الكبير المحقق في إيرادات الحقوق الجمركية -رغم عملية التفكيك الجمركي حققت الحقوق الجمركية ارتفاعا في حصيلتها نتيجة التطور الكبير في واردات الجزائر من السلع والخدمات نتيجة تحرير التجارة الخارجية وتوسيع نطاق المبادلات-مقارنة بما حققته في المرحلة الأولى، وهذا راجع إلى الارتفاع في حجم النفقات العامة حيث قدرت هذه الأخيرة سنة 2018 ما قيمته 7726 مليار دينار جزائري.

3- التحليل القياسي لأثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)

3-1 منهجية القياس:

سوف نستخدم في هذه الدراسة منهج حديث للتكامل المشترك وهو منهج الانحدار الذاتي بفترات تأخير (ARDL) الذي طوره كل من (pesaran and shin (1999), pesaran and smith (1998), pesaran and pesaran (1995), pesaran and al (2001)، ويتميز هذا الاختبار بأنه لا يتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة عكس اختبارات التكامل المشترك السابقة بمفهوم Engle and granger, Johansen التي تتطلب أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الرتبة، كما أن هذه الاختبارات ينتج عنها نتائج غير دقيقة في حالة ما إذا كان حجم عينة الدراسة (عدد المشاهدات) صغيرا. نتيجة لهاتين المشكلتين قدم كل من (Pesaran et al 2001) منهجا حديثا لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM)، وتعرف هذه الطريقة بمنهج اختبار الحدود The Bounds Testing Approach (لهيات، 2017، صفحة 40)

تتلخص المنهجية المستخدمة في هذه الدراسة في اتباع الخطوات التالية:

- اختبار استقرارية المتغيرات محل الدراسة؛
 - اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL؛
 - تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL-ECM في حالة وجود علاقة تكامل وحيدة على الأقل؛
 - اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ ARDL-ECM.
- 2-3 توصيف النموذج المقدر:

للقيام بالدراسة التطبيقية يحتاج البحث إلى معطيات، فلقد تحصلنا على المعطيات السنوية (1992-2018) اعتماداً على احصائيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS، واحصائيات المديرية العامة للسياسات والتوقعات MF.DGPP، ويمكن تصور النموذج على الشكل التالي:

$$BD = f(\text{impd} + \text{ddn} + \text{tmb} + \text{tva})$$

حيث أن:

BD: الميزانية العامة

Impd: الضرائب المباشرة

Ddn: الحقوق الجمركية

Tmb: ضرائب الطابع والتسجيل

Tva: الرسم على القيمة المضافة

3-3 دراسة استقرارية المتغيرات محل الدراسة:

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات نموذج الدراسة قمنا باختبار جذر الوحدة (Unit root test)، مستخدمين في ذلك أحد الاختبارات الأكثر استخداماً في هذا المجال وهو (Augmented dickey-fuller)، هذا الأخير يمكن توضيحه من خلال المعادلة التالية:

$$\Delta y_t = B_1 + B_2 \cdot t + \delta y_{t-1} + \alpha \sum_{i=1}^m \Delta y_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث: ε_t ، عبارة عن البواقي غير مرتبطة ذاتياً وتتميز بالخصائص المرغوبة (white noise)،

ولتحديد طول الفجوات الزمنية m المناسبة يتم عادة استخدام معايير مثل (Schwarz info creterion). ويتم اختبار فرضية العدم $\delta=0$ أي وجود جذر الوحدة (سلسلة غير مستقرة) مقابل الفرضية البديلة (السلسلة مستقرة) من خلال إحصائية (τ) المقدرة للمعلمة δ مع القيم المجدولة لـ Augmented dickey-fuller والمطورة أيضاً بواسطة (Mackinon). فإذا كانت القيمة المطلقة للإحصائية المقدرة تتجاوز القيمة المطلقة لـ ADF أو Mackinon فإنها تكون معنوية إحصائياً، وعليه نرفض

فرضية العدم بوجود جذر الوحدة، أي أن السلسلة الزمنية مستقرة (Stationary). وإذا كانت أقل من القيمة المحدولة فإنه لا يمكن رفض فرضية جذر الوحدة، أي أن السلسلة غير مستقرة (non stationary)، وبالتالي نقوم باختبار استقرارية الفرق الأول (First Differnce) للسلسلة، وإذا كان غير مستقرة نكرر الاختبار للفرق من درجة أعلى ... وهكذا. ومن أجل اختبار استقرارية متغيرة كل من BD، Impd، Tmb، Ddn، Tva وفقا لمنهجية ADF لا بد من تقدير النماذج الثلاثة التالية:

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta y_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (04)}$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (05)}$$

$$\Delta y_t = \rho y_{t-1} - \sum_{j=2}^m \phi_j \Delta y_{t-j+1} + c + b.t + \varepsilon_t \quad \text{النموذج (06)}$$

الجدول -1- نتائج اختبار جذر الوحدة (Unit root test) لمتغيرات الدراسة

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)			
التكامل من الدرجة صفر			
المتغيرة	النموذج 06	النموذج 05	النموذج 04
BD	-1.9062	-1.2462	-0.6177
Impd	-4.9227	1.8413	4.0072
Ddn	-2.4857	-1.0152	0.3106
Tmb	-3.4010	-1.8827	-1.3034
Tva	0.7417	3.6723	6.5953
القيمة الجدولية عند 5%	-3.9550	-2.9810	-1.9544
التكامل من الدرجة 1			
المتغيرة	النموذج 06	النموذج 05	النموذج 04
BD	-4.7958	-4.8902	-4.9473
Impd	-4.2639	-3.4756	-2.5754
Ddn	-6.7249	-6.8915	-6.4756
Tmb	-2.4847	-2.5863	-2.0576
Tva	-4.3586	-3.1454	-2.3703
القيمة الجدولية عند 5%	-3.6032	-2.9862	-1.9550

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10)

من خلال الجدول أعلاه، تبين نتائج الاختبارات أنه بمستويات مختلفة من المعنوية (1%، 5%، 10%) وباستخدام اختبار ADF نجد أن جميع متغيرات الدراسة تمثل متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (I(1)-Xi)، أي أن الفروق الأولى لهذه المتغيرات تستقر وبالتالي يمكن إدخالها في معادلة الانحدار تعبيراً عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها.

3-4 تقدير النموذج:

على الرغم من أن طريقة اختبار الحدود قابلة للتطبيق بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات الأساسية متكاملة من الدرجة صفر أي $CI(0)$ أو من الدرجة الأولى أي $CI(1)$ ، أو متكاملة بشكل مشترك، فإنه يظل من الضروري التأكد من عدم وجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية $CI(2)$ ، وتم التوصل إلى أن المتغيرات متكاملة من الدرجة $CI(0)$ و $CI(1)$. وهذا ما يسمح بإمكانية تطبيق طريقة اختبارات الحدود الحديثة في البحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج. (بن البار، 2019، صفحة 266)

3-4-1 تحديد فترة التأخير المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيدة (UECM):

لتحديد فترة التأخير المثلى لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، نستخدم مجموعة من معايير اختيار طول التأخير، بحيث يتم اختيار طول التأخير الذي يعطي أقل قيمة لهذه المعايير، علماً أن الانحدار يحتوي على مقدار ثابت فقط.

الجدول -2-: نتائج اختبار فترة التأخير المثلى للنموذج

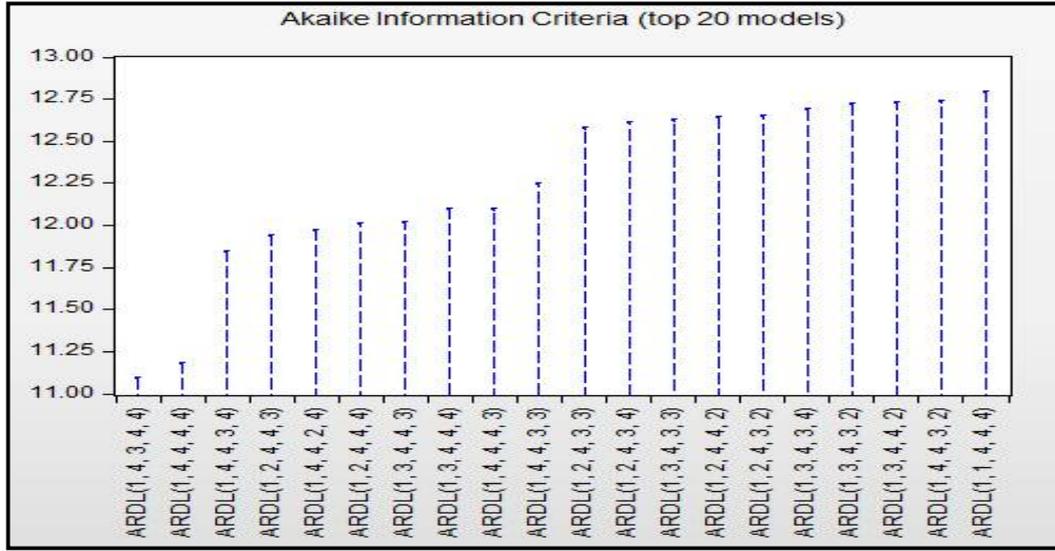
VAR Lag Order Selection Criteria						
Endogenous variables: SBD IMPD DDN TMB TVA						
Exogenous variables: C						
Date: 10/11/19 Time: 13:38						
Sample: 1992 2018						
Included observations: 25						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-705.1629	NA	3.25e+18	56.81303	57.05681	56.88064
1	-584.2044	183.8568	1.58e+15	49.13635	50.59901*	49.54203
2	-547.3286	41.30093*	8.03e+14*	48.18629*	50.86781	48.93003*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10)

من خلال الجدول رقم -02-، نلاحظ أن فترة التأخير المثلى هي $P=2$ حسب المعايير المشار إليها، وبإجراء هذا التأخير تم تقدير النموذج، وقد كان أفضل نموذج تم الحصول عليه وفقاً للمعايير الاقتصادية والإحصائية، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 3-: نتائج أفضل نموذج حسب معيار Akaike Information Criteria



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10).

من خلال الشكل رقم 03- يتضح أن أفضل نموذج $ARDL(p, q_1, q_2, q_3, q_4)$ ، من خلال معيار Akaike Information Criteria هو $(1, 4, 3, 4, 4)$.

3-4-2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج ARDL

تتمثل هذه المرحلة في اختبار مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الميزانية العامة من جهة، والمتغيرات

المفسرة من جهة ثانية، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 03-: نتائج اختبار التكامل المشترك لإحصائية F لمنهج ARDL

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	28.53901	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10)

تشير K إلى عدد المتغيرات المستقلة (المفسرة) في المعادلة.

من خلال الجدول رقم 03-، نلاحظ أن قيمة إحصائية F المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة العليا عند مستوى

معنوية 10%، 5%، 2.5%، مما يعني وجود علاقة تكامل مشترك بين الميزانية العامة والمتغيرات المستقلة (Impd)،

(Tmb، Tva، ddn).

3-4-3 تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL-ECM في الأجل الطويل

من خلال النتائج المتوصل إليها سابقاً والتي أكدت على وجود تكامل مشترك بين الميزانية العامة والمتغيرات المستقلة،

فإن ذلك يستلزم تقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، ويتم تقدير نموذج الأجل الطويل بواسطة نموذج ARDL

(p, q_1, q_2, q_3, q_4)، ويمكن تحديد المعاملات باستخدام النموذج السابق، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم -04-: نتائج تقدير نموذج طويل الأجل باستخدام نموذج ARDL-ECM

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(BD)
Selected Model: ARDL(1, 4, 4, 3, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 10/11/19 Time: 20:47
Sample: 1992 2018
Included observations: 23

Conditional Error Correction Regression				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1759.169	221.6229	7.937669	0.0155
BD(-1)*	-0.561685	0.088180	-6.369682	0.0172
IMPD(-1)	29.87492	4.419269	6.760151	0.0212
DDN(-1)	110.5005	13.92878	7.933251	0.0155
TMB(-1)	1210.051	157.4867	7.683513	0.0165
TVA(-1)	54.89489	6.954386	7.893564	0.0157
D(IMPD)	25.97026	3.479873	7.462992	0.0175
D(IMPD(-1))	42.69988	6.246061	6.836288	0.0207
D(IMPD(-2))	15.94815	2.927916	5.446926	0.0321
D(IMPD(-3))	41.14139	6.808398	6.042742	0.0263
D(DDN)	28.86484	3.835371	7.525957	0.0172
D(DDN(-1))	33.48514	4.566437	7.332881	0.0181
D(DDN(-2))	17.87318	2.874457	6.217935	0.0249
D(DDN(-3))	17.27725	2.255894	7.658715	0.0166
D(TMB)	1014.887	154.1340	6.584445	0.0223
D(TMB(-1))	592.3562	77.62859	7.630645	0.0167
D(TMB(-2))	229.7306	44.19722	5.197852	0.0351
D(TVA)	31.93962	3.830069	8.339178	0.0141
D(TVA(-1))	92.58507	12.46230	7.429213	0.0176
D(TVA(-2))	5.238340	2.922418	1.792468	0.2149
D(TVA(-3))	22.03044	4.250455	5.183079	0.0353

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IMPD	53.18805	2.809940	18.92853	0.0000
DDN	19.73049	1.781831	11.07315	0.0000
TMB	21.32386	4.114749	5.182307	0.0046
TVA	67.73254	2.508442	27.00183	0.0000
C	3131.951	1027.712	3.047497	0.0329

EC = BD - (53.1881*IMPD + 19.7305*DDN + 21.3238*TMB + 67.7325*TVA + 3131.9507)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10).

يتضح من خلال الجدول:

- وجود أثر إيجابي لمتغيرة الضرائب المباشرة (Impd) على الميزانية العامة، ويتضح ذلك من خلال الإشارة الموجبة، فزيادة الضرائب بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة بـ 0.53% وهي معنوية عند $\alpha = 1\%$.
- وجود أثر إيجابي لمتغيرة الحقوق الجمركية (Ddn) على الميزانية العامة، ويعني ذلك أن زيادة Ddn بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة بـ 0.19%، وهي معنوية عند $\alpha = 1\%$.
- وجود أثر إيجابي لمتغيرة ضرائب الطابع والتسجيل (Tmb) على الميزانية العامة، فزيادة Tmb بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة بـ 0.21% وهي معنوية عند $\alpha = 1\%$.
- وجود أثر إيجابي لمتغيرة الضريبة على القيمة المضافة TVA على الميزانية العامة، فزيادة TVA بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة بـ 0.67% وهي معنوية عند $\alpha = 1\%$.
- إشارة معامل إحصائية جاءت سالبة، ومعنوية عند، حيث بلغت القيمة المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في العام السابق -0.5616، وهي تعني أن حوالي 56.16% من إنحراف قيمة رصيد الميزانية العامة في السنة السابقة عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، وفي حالة حدوث صدمة على الميزانية العامة فإن ذلك يتطلب حوالي (سنة $1.78 = \frac{1}{0.5616}$) حتى تعود إلى قيمتها التوازنية في الأجل الطويل.
- معامل التحديد المصحح بلغت قيمته 0.7938 ويعني ذلك أن 79.38% من التغيرات التي تحدث في الميزانية العامة سببها التغيرات التي حدثت في كل من الضرائب المباشرة، الحقوق الجمركية، ضرائب الطابع والتسجيل والضريبة على القيمة المضافة.

3-5 تشخيص النموذج

يبين الجدول التالي مختلف الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

الجدول رقم -05-: الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

Jarque-Bera	LM(2)	Ramsey Reset(1)	ARCH(1)
1.0539	2.7331	2.5741	0.3217
Prob (0.2117)	Prob (0.0648)	Prob (0.1189)	(0.4739)

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10)

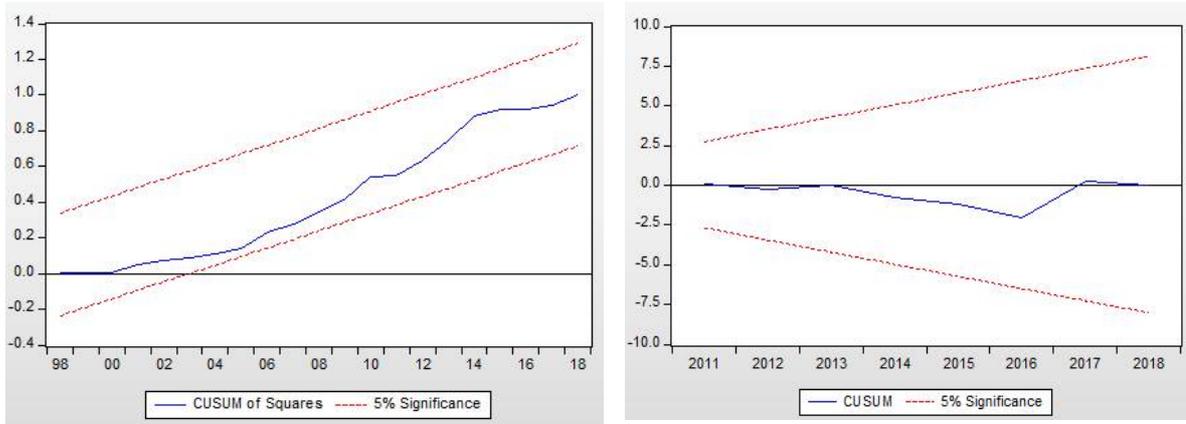
على ضوء الإحصائيات المحسوبة، تشير إحصائية Jarque-Bera إلى التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية، في حين أشارت إحصائية مضاعف لاغرانج إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي. بالإضافة إلى ذلك، مختلف الاختبارات التشخيصية الموضحة في هذا الجدول تؤكد سلامة النموذج المقدر من المشاكل القياسية، حيث أشارت إحصائية Ramsey

Reset إلى سلامة النموذج من حيث الخطأ في تحديد الشكل الدالي للنموذج، في حين اشارت إحصائية ARCH إلى تجانس تباينات الأخطاء.

3-5-1 نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ

الشكل التالي يوضح أن المعاملات المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ مستقرة هيكلية على طول فترة الدراسة (1992-2018)، حيث وقع الشكل البياني لإحصائية CUSUM و CUSUM of Squares لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 0.5%.

الشكل رقم -04-: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات صيغة تصحيح الخطأ



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على مخرجات (Eviews.10)

3-6 اختبار صحة الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية يتم إثبات صحة الفرضيات كالتالي:

- الفرضية الرئيسية: صحيحة.
- أثبتت الدراسة وجود أثر إيجابي لإيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018) يتمثل هذا الأثر في كون زيادة إيرادات الجباية العادية تؤدي إلى زيادة رصيد الميزانية العامة خلال فترة الدراسة.
- الفرضية الفرعية الأولى: صحيحة.
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018)، إذ أن هناك تأثير لإيرادات الجباية العادية على رصيد الميزانية العامة في الأجل الطويل.
- الفرضية الفرعية الثانية: صحيحة.

أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة احصائية بين إيرادات الجباية العادية والميزانية العامة خلال الفترة (1992-2018) إذ أن زيادة إيرادات الجباية العادية يؤدي إلى زيادة رصيد الميزانية العامة في الأجل الطويل وهذا موافق للنظرية الاقتصادية.

خاتمة

تناولت الدراسة أثر إيرادات الجباية العادية على الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (1992-2018)، وذلك باستخدام تقنيات قياسية حديثة في تحليل التكامل المشترك Augmented dickey-fuller، Bounds Test (ARDL)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

النتائج:

- تمكنت إيرادات الجباية العادية من تغطية النفقات العامة خلال فترة الدراسة في المتوسط بما نسبته 30.81%، فيما ساهمت في دعم إيرادات الميزانية العامة خلال نفس الفترة بنسبة 36.46%.
- تم التحقق أنه بمستويات مختلفة من المعنوية (1%، 5%، 10%) وباستخدام اختبار ADF نجد أن جميع متغيرات الدراسة تمثل متغيرات متكاملة من الدرجة الأولى $(I(1))$ ، أي أن الفروق الأولى لهذه المتغيرات تستقر وبالتالي يمكن إدخالها في معادلة الانحدار تعبيراً عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل فيما بينها؛
- أشار اختبار التكامل المشترك (Bound Test) من خلال F-statistic إلى وجود تكامل مشترك بين إيرادات الجباية العادية $(Impd, Ddn, Tva, Tmb)$ والميزانية العامة، ومنه فالنموذج المستخدم هو نموذج (ARDL) والذي يمكن من خلاله قياس العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات النموذج؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الضرائب المباشرة والميزانية العامة، أي أن زيادة إيرادات الضرائب المباشرة يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الحقوق الجمركية والميزانية العامة، أي أن زيادة إيرادات الحقوق الجمركية يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين ضرائب الطابع والتسجيل والميزانية العامة، أي أن زيادة إيرادات الطابع والتسجيل يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية؛
- أثبتت الدراسة وجود علاقة طردية وذات دلالة إحصائية بين الرسم على القيمة المضافة TVA والميزانية العامة، أي أن زيادة إيرادات الرسم على القيمة المضافة TVA يؤدي إلى ارتفاع الميزانية العامة في الأجل الطويل، وهذا موافق للنظرية الاقتصادية؛

التوصيات:

- ✓ انطلاقا من الأهمية التي تكتسبها الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة، يتوجب علينا إعطائها الأهمية البالغة من خلال الحد من ظاهرة التهرب الضريبي التي تنقص من حصيلتها السنوية، لما هو الحال في ضرائب الطابع والتسجيل وكذا الضريبة على أرباح الشركات؛
- ✓ العمل على ترشيد النفقات العامة عن طريق التحكم في نفقات التسيير وجعل نفقات التجهيز أكثر مردودية في مختلف القطاعات الاقتصادية؛
- ✓ الإسراع بالتحول إلى تنويع الاقتصاد الوطني والتحرر من التبعية للجباية البترولية- لا سيما في الوقت الراهن الذي يتزامن مع عزوف العالم تدريجيا عن المنتجات البترولية- مما يساهم في تعزيز الحصيلة الجبائية؛
- ✓ إعادة مراجعة نظام الحوافز الضريبية وعقلنتها، فيما يتعلق بطريقة تطبيقه غير الرشيدة التي تحول عن زيادة الحصيلة الجبائية نتيجة لنقص الكفاءة الإدارية للمصالح الجبائية.

قائمة المراجع:

- بن البار احمد، (2019). "قياس أثر عجز الموازنة العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2017)". مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد(09)، (ع16 مكرر)، ص.ص.(258-278).
- بن جدو سامي، أحمد لهبيبات، (2017). "أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر (1999-2014) اختبار للعلاقة في إطار التكامل المشترك ونماذج ARDL". مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البلدية، (ع16)، ص.ص.(33-49).
- بن خزناسي أمينة، (2018). "دراسة لتطور الجباية العادية في الجزائر خلال الفترة (2001-2017)". مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الوادي، المجلد(02)، (ع02)، ص.ص.(90-106).
- بوزيد سفيان، (2016/2015). "عوائد التحصيل الجبائي ومساهمتها في تمويل الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر ما بين 2000-2010". أطروحة دكتوراه، (تخصص مالية)، جامعة تلمسان، الجزائر.
- بومدين بكريتي، (2015). "الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر دراسة اقتصادية وقياسية". مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة مستغانم، المجلد (05)، (ع09)، ص.ص.(302-329).
- جاب الله مصطفى، (2016). "العلاقة بين الموازنة العامة وإيرادات الصناديق السيادية دراسة قياسية باستخدام نماذج ARDL واختبار الحدود- حالة الجزائر". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، (ع25)، ص.ص.(176-188).
- جوادي علي، (2016). "دراسة قياسية لأثر الاقطاعات الضريبية والانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة معارف، جامعة البويرة، المجلد(11)، (ع20)، ص.ص.(245-264).

- خليفة الحاج، تراري مجاوي حسين، (2017). "تحليل وقياس العلاقة بين الإيرادات الجبائية والنفقات العمومية دراسة قياسية للفترة (1993-2015)". مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة بشار، المجلد(03)، (ع04)، ص.ص.(19-32).
- شاوي صبيحة، (2016). "الإصلاح الضريبي في الجزائر وأثره على تعبئة الجباية العادية". المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة تلمسان، (ع06)، ص.ص.(51-66).
- صرامة عبد الوحيد، قجاني عبد الحميد، (2017). "أثر الإيرادات الجبائية على الإنفاق العام في الجزائر-دراسة تحليلية قياسية للفترة (1980-2016)". مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد(17)، (ع48)، ص.ص.(301-331).
- قريعي ربحية، نوي طه حسين، (2018). "أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة-دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2016)". مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة الجلفة، (ع34)، ص.ص.(28-48).
- لعللاوي محمد، (2015/2014). "دراسة تحليلية لقواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر". أطروحة دكتوراه في (العلوم الاقتصادية)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- مدية محي الدين. (2015/2014). "تحليل إمكانية تمويل التنمية عن طريق الجباية العادية في الجزائر". مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في (العلوم الاقتصادية)، جامعة الجزائر 02، الجزائر.

الملاحق:

الملحق رقم 01-: مساهمة إيرادات الجباية العادية في الإيرادات العامة خلال الفترة (1992-2018) الوحدة 10⁹ دج

نسبة مساهمة الجباية العادية في الإيرادات العامة %	الجبائية العادية					السنوات
	إجمالي إيرادات الجباية العادية	ضرائب الطابع والتسجيل	الحقوق الجمركية	الرسم على القيمة المضافة	الضرائب المباشرة	
34,91	108,86	4,66	27,25	39,98	27,8	1992
38,69	121,46	6,68	27,34	45,31	35,21	1993
36,92	176,17	6,9	47,85	61,8	44,4	1994
39,56	241,99	6,41	78,62	80,75	57,75	1995
35,22	290,6	9,15	84,38	125,06	67,54	1996
33,88	313,9	10,6	73,51	148	81,84	1997
42,58	329,8	11,31	75,5	154,9	88,1	1998
33,12	314,8	12,7	80,24	149,7	72,2	1999
22,15	349,5	16,2	86,3	165	82	2000
26,45	398,23	16,8	103,7	179,2	98,5	2001
30,12	482,89	18,9	128,4	223,4	112,2	2002
26,59	524,92	19,3	143,8	233,9	127,9	2003
26,03	580,4	19,6	13,8	247	148	2004
20,78	640,47	19,6	143,9	308,8	168,1	2005
19,80	720,88	23,5	114,8	341,3	241,2	2006
20,79	766,75	28,1	133,1	347,4	258,1	2007
33,26	965,28	33,6	164,9	435,2	331,5	2008
35,01	1146,61	33,8	170,2	478,5	462,1	2009
42,21	1297,94	39,7	181,9	514,7	561,7	2010
43,87	1527,09	47,4	222,4	572,6	684,7	2011
50,17	1908,57	56,1	338,2	652	862,3	2012
52,14	2031,01	62,5	303	741,6	823,1	2013
53,25	2091,45	70,8	370,9	768,5	881,2	2014
51,72	2354,64	84,7	411,2	824,3	1034,5	2015
49,53	2482,2	95,8	389,4	887,8	1109,2	2016
43,79	2663,1	95	356	946	1236,1	2017
41,95	2648,5	85,55	313,49	1061,79	1187,67	2018

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على:

- DGT, http://www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/tresor/srot_2018.pdf.

- ONS, http://www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES_PUBLIQUES.pdf